SAM Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

DT Institute

تسليم المنازل الخاصة والمباني العامة في تعز
متطلبات جبر الضرر واستعادة الثقة المجتمعية

www.samrl.org
info@samrl.org
2026 أبريل

SAM
Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers
Association

DT Institute

إعداد راشد محمد

راشد محمد

طالب دكتوراة في القانون العام والعلوم السياسية- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق- جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء باحث في السياسات العامة وحاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي العام، متخصص في قضايا الحوكمة، العدالة الانتقالية، ومشاركة الشباب والمرأة في صنع القرار. أنجز وأعدّ عددًا من أوراق السياسات والدراسات التحليلية بالتعاون مع منظمات محلية ودولية، وتركّز أعماله على السياقات الهشة وما بعد النزاع في اليمن، مع اهتمام خاص بالإصلاح المؤسسي وبناء النماذج المستدامة للحوكمة المحلية

فهرس المحتويات

م	العنوان	الصفحة
1	الملخص التنفيذي	6
2	السياق والخلفية	7
3	أضرار المساكن في تعز / تكلفة الحرب على الإسكان	9
4	الاستيلاء على منازل المواطنين	10
5	استمرار الاستيلاء على المنازل	11
6	آثار الاستيلاء على المنازل	12
7	مخاوف أصحاب المنازل	13
8	السياسات الحكومية - لجان متعددة	14
9	جهود المجتمع المدني	15
10	ملف المنازل من منظور جبر الضرر والتعويض	16

منظمة سام للحقوق والحريات-:
منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016 ، وحصلت علي ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017 . تسعي المنظمة لرصد وثيق انتهاكات حقوق الانسان في اليمن ، والعمل علي وقف الانتهاكات من خلال العمل علي المناصر بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية ، احداث وعي حقوقي من خلال العمل علي التنمية الحقوقي في واواسط المجتمع ، والعمل علي محاسبة منتهكي حقوق الانسان في اليمن بالتعاون مع الاليات الدولية والمنظمات الحقوقية

رابطة أمهات المختطفين
منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016. وتشكلت من مدافعات عن الحية ود الي باء لارية حلواية تحفظ لصمايا وعم في المسال
الإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا فر لمحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطان المحلية، بهدف الإفراج عن المحتجزين/ات. وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.

(DT Institute)معهد دي تي
منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ "التنمية بطريقة مختلفة". ينفَذ المعهد برامج تنموية عالمية معقّدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويموّل مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)
الممول من قبل معهد دي تي:
إطارا علميا وتطبيقيا يهدف إلى نقل مفاهيم العدالة الانتقالية من المستوى النظري إلى الممارسة المجتمعية.
يقوم المشروع على تعزيز الوعي والقدرات المحلية لتفعيل آليات العدالة التصالحية والمساءلة وجبر الضرر، بوصفها مدخلا لتحقيق سلام مستدام يقوم على الحقيقة والإنصاف والمشاركة. ويرتكز على فكرة أن العدالة ليست مسارا قانونيا فحسب، بل عملية اجتماعية وثقافية تُسهم في ترميم النسيج الوطني واستعادة الثقة وإعادة بناء الذاكرة الجماعية على أسس الاعتراف والمصالحة.

الملخص التنفيذي:

تعالج هذه الورقة قضية الاستيلاء غير القانوني على منازل المواطنين والمباني العامة في مدينة تعز خلال النزاع المسلح، وتعثر إعادة تسليمها إلى مالكيها الشرعيين، بوصفها إحدى القضايا المركزية التي تمسّ حق الملكية وحرمة المساكن، وتنعكس مباشرة على الاستقرار الاجتماعي، وبناء السلام المحلي، ومسارات العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع.

تنطلق الورقة من قراءة سياقية لتحولات مدينة تعز منذ عام 2015، حيث أدى تداخل المعسكرات مع الأحياء السكنية، واعتماد أطراف النزاع على استخدام المنازل لأغراض عسكرية، إلى تدمير واسع في قطاع الإسكان ونزوح جماعي للسكان. وتشير البيانات إلى أن نحو 78% من الوحدات السكنية تضررت كليًا أو جزئيًا، فيما تسببت موجات النزوح والتهجير القسري من مناطق سيطرة الحوثيين الى اكتظاظ المدينة بالنازحين الذي اضطروا للسكن في المنازل المهجورة بالقرب من خطوط التماس، فيما لا تزال مئات المنازل والمباني العامة تحت السيطرة العسكرية حتى عامي 2024-2025، رغم صدور توجيهات رسمية وأحكام قضائية بإخلائها. رصدت منظمة سام ما يقارب من 400 منزل خاص.

تُبرز الورقة أن هذه الممارسات تجاوزت مناطق التماس، وامتدت إلى أحياء وسط المدينة، في ظل تداخل النفوذ العسكري مع إنفاذ القانون، وضعف المساءلة، واستمرار الإفلات من العقاب. وخلّفت آثارًا قانونية وإنسانية واقتصادية واجتماعية متداخلة، أسهمت في تقويض الثقة بين المواطنين والسلطات، وأعاقت جهود التعافي.

وتكشف الورقة أن تعاطي السلطة المحلية مع الملف ظل جزئيًا وظرفيًا من خلال لجان مؤقتة حققت نتائج محدودة، في غياب إطار مؤسسي مستدام وتنسيق فعال. وفي المقابل، انحصرت تدخلات المجتمع المدني في وساطات اجتماعية غير موثقة، دون إدماج الملف ضمن مقاربات العدالة الانتقالية وجبر الضرر.

وتخلص الورقة إلى أن قضية المنازل المستولى عليها ليست نزاعًا عقاريًا فرديًا، بل أحد ملفات النزاع المسلح، ما يستوجب معالجتها ضمن سياسة عامة متكاملة. وانطلاقًا من ذلك، توصي بإنشاء وحدة رسمية دائمة في ديوان عام المحافظة تُعنى بتوثيق الانتهاكات، وتنسيق جهود الإخلاء والتسليم، وضمان تنفيذ الأحكام القضائية، وربط الملف بمسارات العدالة الانتقالية وإعادة الإعمار، بما يسهم في استعادة الحقوق وتعزيز السلم الاجتماعي وسيادة القانون في مدينة تعز.

الخلفية والسياق:

تتكون مدينة تعز من ثلاث مديريات هي (القاهرة، المظفر، صالة)، وتعد ثالث منطقة حضرية في البلاد، تحتل 38 كيلو مترا مربعا. نشأت مدينة تعز الجديدة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وبطريقة عشوائية وتفتقر للتخطيط الحضري. عانت تعز لعقود من الإهمال الحكومي، وكان للتوسع العشوائي للمدينة، وغياب المخططات الحضرية تأثيرات سلبية على سكان المدينة، انعكست في صعوبة حصولهم على الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والمساحات العامة. عوضًا عن ذلك، أُحيطت تعز بالمعسكرات من مختلف الجهات لتشكل طوقًا عسكريًا يخنق المحافظة. نتيجة للإهمال الحكومي المستمر، وتراكم الخيبات. نشأ في تعز مزاج عام ساخط تجاه النظام السياسي والحكومات المتعاقبة. تجلى في انتفاضة 11 فبراير الشبابية السلمية التي انطلقت من مدينة تعز، وفي الحضور الطاغي الذي شكله أبناء تعز في مختلف ساحات الثورة السلمية بالعاصمة والمحافظات المختلفة، والتي تكللت بإسقاط نظام الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح، وصعود نائبه عبدربه منصور هادي إلى الرئاسة.

منذ وصول القتال إلى تعز مطلع أبريل/نيسان 2015، تعرضت المدينة وضواحيها المحيطة لقتال عنيف بين جماعة الحوثي - صالح وتشكيلات من الجيش والمقاومة الشعبية التي تشكلت من مجاميع مسلحة مختلفة تدافع عن الشرعية وتابعة لها، وهي تشكيلات غير مدربة جرى لاحقًا دمج أفرادها في الجيش، لا يزال كثير من منتسبيها يفتقر للتأهيل والانضباط. تحملت المناطق السكنية المكتظة بالسكان في المدينة وطأة ذلك، وأصبح العديد من الأحياء، وخاصة تلك الواقعة على أطراف المدينة، خطوط أمامية لحرب المدن التي تضمنت معارك من شارع إلى شارع[1] .

كان لتواجد معسكرات الجيش وقوات الأمن المركزي في وسط وأطراف المدينة، وبدء مسلحو جماعة الحوثي - صالح باقتحام المنازل والمباني المرتفعة ونشر القناصة على الأسطح[2]. بما في ذلك فنادق ومبان مطلة استهدفوا من خلالها مدنيين"[3]. سبب رئيسي في أن تأخذ المواجهات المسلحة التي اندلعت في تعز طابع حرب المدن وتسببت بدمار واسع طال المنشآت المدنية ومنازل المواطنين. ويُعد حي "حوض الأشراف" أحد الشواهد المأساوية على حرب الشوارع، حيث تعرض لدماراً واسعاً." بسبب استخدام منازل الحي وعدد من المباني مواقع عسكرية من قبل قوات تحالف الحوثي - صالح، التي نصبت في الحي عدد من المدافع والدبابات والمدرعات، وبسبب ذلك حدثت اشتباكات مسلحة واسعة بينها وبين ما يعرف بالمقاومة الشعبية، تسبب بدمار واسع في كثير من المباني، واحتراق عدد من المراكز التجارية والمكاتب الخاصة والمؤسسات العامة والمنازل السكنية"[4].

---

[1] تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، A_HRC_42_CRP_1، 2021، ص99. على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1_AR.PDF

[2] تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، A_HRC_42_CRP_1، 2021، نفس المصدر، فقرة 305، ص98.

[3] دينا المأمون، "عشنا أياماً في الجحيم" الصراع في اليمن من منظور المدنيين "تقرير"، مركز مدنيين في ظل النزاع "CIVIC"، سيفيك، ص17، https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2018/07/CIVIC_Report_Yemen-2016_Arabic-1.pdf

[4] تقرير حالة حقوق الإنسان في اليمن للفترة 1 سبتمبر 2014 – 31 ديسمبر 2018، التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان، الطبعة الأولى، عدن، 2019، ص192". رابط: https://ycmhrv.co/Home/MonthlyReport/1tPga32O/HRStuation-in-Y

بحلول آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 2015، كان مقاتلو الحوثي - صالح قد تمركزوا على طول المداخل الرئيسية للمدينة، وفرضوا "حصاراً" فعلياً، ومنذ ذلك الحين، أصبحت مدينة تعز تحت حصار جزئي من قِبل جماعة الحوثيين المسلحة، في شكل من أشكال العقاب الجماعي وانتهاك للقانون الإنساني الدولي[5]. كما أدت الحرب المستمرة في محافظة تعز منذ ابريل 2015، الى موجة نزوح كبيرة من احياء مدينة تعز، وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر 2015، كان ثلثا سكان تعز قد غادروا المدينة. لم يبق سوى 175,000 إلى 200,000 أي ما يقدر بثلث سكنها قبل الحرب[6]. وفي العام 2019، قُدِّر عدد سكان المدينة بـ 372,845، لكن النزاع وحركة الأشخاص النازحين داخليًا جعلا من الصعب التأكد من الأعداد الحقيقية.[7]. تُشير اخر الاحصائيات المتعلقة بالنزوح إلى أن مدينة تعز تحتوي عدد (14,437 أسرة نازحة)[8].

[5] تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، A_HRC_42_CRP_1، 2021، مصدر سابق، فقرة 345، ص114.

[6] بيان منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في اليمن عن الأوضاع في مدينة تعز، 24 أكتوبر 2015، على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/humantarian_coordinator_for_yemen_statement_on_situation_in_taizz_-_en_-_24._october_2015.pdf

[7] "ملف التنميط الحضري: مدينة تعز"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اليمن (موئل الأمم المتحدة)، 2020، https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/11/taiz_city_profile.pdf

[8] حصار تعز ..مأساة إنسانية، المركز الأمريكي للعدالة، يوليو 2024، ص .27

كلفة الحرب الباهظة على الإسكان في تعز: اضرار المساكن في تعز:

تضرر قطاع الإسكان بشدة في مدينة تعز، خلال عدة جولات من الاشتباكات التي وقعت من 2015 الى 2018، كانت المباني العامة هي أول المنشآت التي جرى اقتحامها والسيطرة عليها والتسبب بأضرار جسيمة تمثلت بتوقف خدماتها، وتدميرها ونهب معداتاها، بشكل جعل اغلبها غير قادرة على استعادة نشاطها (مبنى مؤسسة الجمهورية للصحافة والطباعة والنشر)، وبعضها غير مؤهلة لاستئناف العمل فيها (مبنى المؤسسة العامة للكهرباء). فيما استمرت السيطرة على مبان ومنشآت أخرى من قبل جهات عسكرية تابعة للحكومة الشرعية، وتسببت بأضرار إضافية (مباني المعهد التقني، مدرسة سبأ)، وتطلب إعادة العمل في مبان أخرى اجراء ترميمات واسعة (مبنى مكتب المالية، مبنى شرطة المحافظة)، ويمثل وقوع المنشآت العامة أو الخاصة بالقرب من خطوط التماس مبرر للجهات العسكرية لاستمرار السيطرة والاستيلاء عليها وعدم تسليمها (مبنى صندوق الرعاية الاجتماعية، محطة كهرباء عصيفرة، مخازن الكهرباء في شعب سليط، دار رعاية الأحداث).

يوجد في مدينة تعز 80,842 منزلاً مسكونا، وقد أسفرت المعارك التي دارت للسيطرة على المدينة، فضلاً عن الغارات الجوية، عن تدمير قسماً كبيراً منها[9]. تضرر قطاع الإسكان بشدة في مدينة تعز خلال عدة جولات من الاشتباكات التي وقعت من 2015 الى 2018، وتشير التقديرات، الى أن 78% (47,455 وحدة سكنية) قد تضررت، فقد تم تدمير حوالي 11,300 وحدة، 18%، وتضرر جزئياً نحو 36,161 وحدة، 59%، وكانت مديرية المظفر الأكثر تضرراً، بنحو 80% من المباني[10]. بالمقارنة، يشير تقييم الأقمار الصناعية للأضرار إلى أن نحو 1,203 موقع فقط قد تضرر في المدينة. مع ذلك من المرجح أن يكون الرقم الفعلي أعلى من تقييم الأقمار الصناعية وأقل من تقديرات الحكومة[11].

[9] "ملف التنميط الحضري: مدينة تعز"، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اليمن (موئل الأمم المتحدة)، 2020، ص42، https://unhabitat.org/sites/default/files/2020/11/taiz_city_profile.pdf

[10] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير تقييم الاحتياجات المستمرة، الجمهورية اليمنية، محافظة تعز، المرحلة الثالثة، 2018.

[11] "ملف التنميط الحضري: مدينة تعز"، مصدر سابق، ص44.

الاستيلاء على منازل المواطنين:

كانت استراتيجية اقتحام المنازل واعتلاء أسطح المباني من قبل المقاتلين وفرق القناصة التابعة لجماعة الحوثي - صالح في 2015، هي المقدمة التي جعلت المنازل والمنشآت الخاصة في تعز اهداف للقصف والاقتحام والسيطرة[12]. حيث استولوا على العمارات الطويلة بما في ذلك فنادق بارزة ومبان مطلة واستهدفوا من خلالها مدنيين"[13]. وفي مناطق التماس اخذ اقتحام المنازل المرتفعة والمطلة على مساحات مكشوفة يشتد ويأخذ طابع السباق على اقتحامها واعتلائها ويتسبب في تهجير السكان، وتعريض المنازل للنهب والقصف والدمار. وكانت منازل الرموز والمعارضين بمثابة اهداف خاصة، وأخرى يجري تسويق تهم لمُلاكها بالانتماء لجماعة الحوثي، كما هو الحال مع بيت حورية الجنيد التي تُتهم بذلك رغم نفي قيادات عسكرية لهذه التهمة[14]. وفقاً لعضو لجنة التحقيق الوطنية في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، القاضي إشراق المقطري: "فإن ظاهرة الاستيلاء على منازل المواطنين من الانتهاكات التي تتخذ من الحرب ذريعة لظهورها، خصوصاً في تعز، التي تمارس فيها غالباً ضد المخالفين في الرأي أو المعتقد أو الانتماء أو بحق المستضعفين، الذين لا يستندون لقوة أو نفوذ أو منطقة أو مسلحين، وأكثر من يستولي على المنازل في مدينة تعز مسلحون تابعون لألوية عسكرية، أو قطاعات أمنية، أو مستقوين بها، والكثيرين منهم لم تتم محاسبتهم ومعاقبتهم ومساءلتهم"[15].

استمرت المشكلة في التفاقم مع بقاء أفراد أو مجموعات مسلحة داخل منازل لأسر نازحة لسنوات، وتحويل المنازل إلى مقرات/مخازن ثم الإبقاء عليها. ترتب عليها التصرف غير المشروع بالمباني في تأجير، وبيع المنقولات، أو تغيير أقفال وإدارة المباني بدون اذن ملاكها. فيما يتم المطالبة بمبالغ مالية أو تنازلات قانونية من ملاك البيوت مقابل الإخلاء او ادعاء الحماية. وتأتي المناطق الأكثر حضورًا في البلاغات التي تلقتها منظمة سام، (الجحملية، الروضة ومحيطها، المجلية، المظفر، كلابة، مدينة النور، وادي جديد، الأربعين، العسكري، الحارثي، الشرف، حسنات، بير باشا، المطار القديم، عصيفرة، الثورة، حي الحسين، الزهراء)[16].

---

[12] تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، A_HRC_42_CRP_1، 2021، فقرة 305، ص98، على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1_AR.PDF

[13] دينا المأمون، "عشنا أياماً في الجحيم" الصراع في اليمن من منظور المدنيين "تقرير"، مركز مدنيين في ظل النزاع "CIVIC"، سيفيك، ص17، https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2018/07/CIVIC_Report_Yemen-2016_Arabic-1.pdf

[14] قائد عسكري في اللواء 22ميكا، الورشة التشاركية، منظمة سام، تعز، نوفمبر، 2025.

[15] "تسليم منازل المواطنين "ملف منسي في حضرة السلطة المحلية بتعز، قناة بلقيس، https://belqees.net/reports/، 7/12/2022

[16] تقرير الورشة التشاورية الخاصة بالبيوت التي لم يتم إخلاؤها في مدينة تعز (2015–2025)، منظمة سام للحقوق والحريات، مشروع دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)الممول من معهد (DT)في محافظة تعز 25-24نوفمبر 2025م.

حاليًا، يواصل مسلحون الاستيلاء على عشرات المنازل التي تعود لمواطنين وتجار ومغتربين ونازحين وموظفين، تتوزّع على مناطق متفرّقة في أطراف المدينة ووسطها، وعلى خطوط التماس. ويرفض هؤلاء إخلاء تلك المنازل، وإعادتها لأصحابها، رغم التوجيهات والأوامر الصادرة عن قيادة السلطة المحلية ومحور تعز وإدارة الأمن، فيما يستقوي بعضهم بالسلاح والنفوذ وانتمائهم للجيش والأمن[17] .

وخلال عام 2024م و2025م تم رصد العديد من المباني العامة والبيوت الخاصة التي لم تسلم الى ملاكها، حيث قامت منظمة سام للحقوق والحريات من خلال مشروع سبارك بعمل بحث ورصد للبيوت التي لم تسلم لأصحابها وبلغ عددها بحسب قاعدة البيانات ما يقارب 400 بيت سكني وشقة بالإضافة الى المباني العامة والتي تم تسليمها مؤخراً خاصة في منطقة عصيفرة ضمن جهود اللجنة الرئاسية والتي قامت مؤخراً بتسليم العديد من المباني[18].

ظاهرة اقتحام المنازل والاستيلاء عليها لم تتوقف على مناطق المواجهات، بل امتدت الى سيطرة مسلحين على منازل في وسط المدينة وتقع في أحياء آمنة لم تصل إليها الحرب شمال ووسط مدينة تعز، وبعيدة عن خطوط التماس يتورط فيها افراد عسكريين ويرفضون تسليمها إلى أصحابها، رغم صدور احكام قضائية بتسليمها. كما هو الحال مع "بيت التويتي" المكونة من 36 شقة في منطقة بير باشا جوار جامعة تعز والذي صدر فيه حكم قضائي، وسط اتهامات موجهة لضابط في اللواء 35، وكذا بيت ورثة عبده طاهر الصغير في حوض الأشرف تم الاستيلاء عليه، وتسكين أفراد محسوبين على بعض الألوية بتوجيهات من قيادات عسكرية، مع تعطيل متكرر لأوامر الإخلاء، واستمرار شكاوى ومطالبات المُلّاك واعتراضهم، ومطالباتهم بعقود رسمية أو استعادة البيت[19]. وما يزال هناك استمرار حالات جديدة وممانعة إخلاء في مواقع متفرقة؛ ولا تتوفر حتى الآن قاعدة رسمية نهائية منشورة للحصر. وقد شكلت منظمة سام لجنة الوفاق والمصالحة؛ لعمل مصالحات مجتمعية للعمل على رصد النزاعات للقضايا التي تحتاج الى مصالحة مجتمعية وجبر الضرر[20].

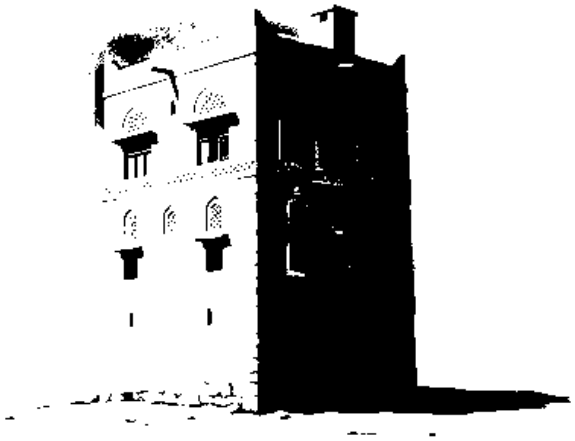

[17] تسليم منازل المواطنين..ملف منسي في حضرة السلطة المحلية بتعز، قناة بلقيس الفضائية، مصدر سابق.

[18] تقرير الورشة التشاورية الخاصة بالبيوت التي لم يتم إخلاؤها في مدينة تعز (2015–2025)، مصدر سابق.

[19] تقرير الورشة التشاورية الخاصة بالبيوت التي لم يتم اخلاؤها في مدينة تعز، منظمة سام مصدر سابق .

[20] لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية هي لجنة محلية تم تشكيلها في يناير 2025، ضمن مشروع دعم السلام من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة)سبارك(، المنفذ من قبل منظمة سام للحقوق والحريات ورابطة أمهات المختطفين الممول من معهد (DT)

أثار الاستيلاء على المنازل:

الاستيلاء على منازل المواطنين في مدينة تعز بقوة السلاح باتت ظاهرة تؤرق السكان، وتمتد تداعياتها الى مستويات تهدد أمن وسلامة أصحابها. ففي أواخر يناير 2021، أشار فريق الخبراء المعني باليمن إلى أن ممارسات الاستيلاء بالقوّة على منازل المدنيين تبدو متكررة وواسعة الانتشار، لافتاً إلى مشاركة عدد من القادة والمسؤولين في عمليات الاستيلاء، مؤكداً "تلقى الفريق معلومات عن 58 منزلاً مدنياً جرى الاستيلاء عليها بالقوة من قِبل أفراد ينتمون إلى الألوية 17 و22 و170، كما تحقق من خمسة منازل جرى الاستيلاء عليها بالقوة، وفي إحدى الحالات قُتل صاحب منزل يُدعى محمد علي مهدي قعشة (33 عاماً) في أواخر أغسطس/ آب من العام 2020 في حي مدينة النور وسط مدينة تعز، على أيدي أفراد مرتبطين باللواء 17، وكانوا قد استولوا، منذ سنوات، على منزله ومنزلين تابعين لوالده"[21]. وهي حادثة أثارت ردود أفعال وإدانات حقوقية واسعة ومطالبات للجهات المعنية بتسليم الجناة للعدالة وكشف ملابسات الحادثة[22]. احدى الضحايا التي تحدثت لفريق المشروع، نقلت معاناتها بالقول: "منذ عشر سنوات وأنا أسكن في منزل مستأجر يقع بجوار منزلي الذي استولى عليه بقوة السلاح احد المنتميين للواء 170، ورغم محاولاتنا المتكررة لاستعادة المنزل عبر الجهات الرسمية، لم نتلقَ سوى ردود مبهمة من قبيل: "اصبري حتى يأتي أمر الله والفرج القريب"..!![23].

ان بقاء هذا الملف دون رؤية واضحة تطمئن المواطنين وتحفظ حقوقهم بشكل حاسم وفعال، يمكن أن يتحول الى ملف استقطاب سياسي على حساب حقوق الضحايا وذويهم، ويسهم في اضعاف الثقة بين المواطنين والسلطات الرسمية في المحافظة، ويعزز مخاوف السكان، والشعور بحالة عدم الاستقرار الاجتماعي. تتنوع آثار هذه الانتهاكات، قانونيًا حيث تمثل انتهاك صريح لحق الملكية وحرمة المساكن وفق الدستور اليمني والعهود الدولية، واقتصاديًا تُرتب خسائر مباشرة بالممتلكات والمنقولات؛ تكاليف التقاضي؛ تعثر سوق الإيجار والبيع، ونفسيًا تؤدي إلى صدمات متراكمة لضحايا تكرار الاقتحام/التهديد، وعلى المستوى الاجتماعي تهدد بتفكك الروابط، وصعود أنماط انتقامية/ثأرية[24]. تفكيك وتمزيق النسيج الاجتماعي بسبب مشاعر الظلم والحرمان لأصحاب الحقوق وهذا خلف حالة عداء بين المواطنين والعسكريين واستغلال هذه الظاهرة لتوسيع حالة العداء، اضافة الى تشويه صورة مدينة تعز اعلامياً بسبب ظاهرة الاستيلاء، وحدوث اضرار نفسية جماعية[25].

---

[21] تقرير فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعني باليمن، A_HRC_42_CRP_1، 2021، فقرة 345، ص114، على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1_AR.PDF

[22] "مظاهرة في تعز تطالب بقتلة الشاب محمد مهدي"، المهرة بوست – تعز، الإثنين, 31 أغسطس, 2020، https://almahrahpost.com/news/19660#.Y8h9Ney8YwA

[23] جلسة الاستماع للضحايا وممثليهم، منظمة سام للحقوق والحريات، تعز، 18أكتوبر، 2025.

[24] الورشة التشاورية الخاصة بالبيوت التي لم يتم اخلاؤها في مدينة تعز، منظمة سام، مصدر سابق.

[25] نفس المصدر.

مخاوف أصحاب المنازل:

تبرز مخاوف مُلاك المنازل، من استمرار السيطرة غير القانونية على منازلهم، ويشكو العديد من المواطنين من استيلاء غير قانوني على بيوتهم، وهي جريمة اغتصاب ملك الغير وفق للقانون النافذ. لذلك يطالب بعضهم بعقود إيجار تحفظ حقوقهم وتثبت ملكيتهم، خوفًا من الاستحداث أو السيطرة الدائمة. إلا أن كثيرًا من الحالات تواجه رفضًا من المستوليين الحاليين على المنازل، حتى في حال عرض العقود كحل قانوني. ويرى بعض القيادات العسكرية أن إبرام العقود القانونية يُعد هو الحل الأمثل لضمان الحقوق، وتجنب النزاعات، خاصة في ظل تعقيدات الوضع الأمني والاجتماعي في المدينة[26]. الأمر الذي يتسق مع مقترح رئيس مجلس القيادة الرئاسي بهذا الخصوص. إلى ذلك لا زالت هناك مخاوف من عودة السكان إلى منازلهم في المناطق القريبة من خطوط التماس، حيث لم يتم تطهير المناطق بالكامل من الألغام، والعبوات الناسفة والمقذوفات من مخلفات الحرب. ففي مدينة تعز وثقت التقارير سقوط 118 قتيل، و300 جريح[27].

السياسات الحكومية.. لجان متعددة:

على عكس المنازل الخاصة لم تثر عملية الاستيلاء على المباني الحكومية ردة فعل مماثلة لما حدث مع المنازل، جزء من الصمت كان بمثابة تعاطف من قبل السكان المؤيدين للمقاومة من كون الأخيرة بلا معسكرات، وتواجد المسلحين في مقرات حكومية يعني الابتعاد جزئياً من الاستيلاء على منازل المواطنين، بيد أن اهتمام السلطة توجه اولاً الى استعادة المنشآت الحكومية وليس منازل المواطنين، يتضح ذلك من خلال اللجان التي تم تشكيلها من قبل السلطة المحلية.

اخذت قضية إعادة تسليم المنازل الخاصة والمباني العامة مستويات مختلفة من التفاعل الرسمي، ومتفرقة زمنيا، وتعددت اللجان الرسمية المشكلة لحلحلة هذا الملف، واستطاعت تسليم عدد من منازل المواطنين والمباني العامة، والتي تمكنت من اخلاء ما يقارب من 240 شقة خاصة لملاك ومنها 95 عمارة ملكية عامة، خلال المرحلة السابقة[28].

بيد أن عمل هذه اللجان اتسم بالظرفية، وافتقد الى الاستمرارية. اتسمت جهود اللجان الرسمية بالاكتفاء بتسليم المنازل، دون التنسيق مع مكتب اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان بالمحافظة، لرصد الانتهاكات المختلفة، وتوثيقها ضمن ملفات وارشيف اللجنة. كما أن تلك اللجان لم تصطحب راصدي اللجنة الوطنية، ولم تبدأ بتوثيق البلاغات لدى اللجنة الوطنية.

---

[26] جلسة الاستماع الثانية لضحايا المنازل غير المسلمة، منظمة سام للحقوق والحريات، تعز، 25أكتوبر، 2025.

[27] حصار تعز ..مأساة إنسانية "تقرير"، المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)، يوليو، 2024، ص 14.

[28] قيادي عسكري، الورشة التشاورية حول إعادة تسليم المنازل، منظمة سام للحقوق والحريات، تعز، نوفمبر 2025.

على الرغم من كون تشكيل اللجان الرسمية لمعالجة ملف المنازل الخاصة والمباني العامة قد كشف عن مستوى متقدم من تجاوب السلطات مع القضية، وساهم في التعرف على التعقيدات التي تحيط بالمشكلة، بيد أن تعدد هذه اللجان، والتقطع الزمني في أعمالها لم يسمح بتشكل رؤية استراتيجية متكاملة للتعامل مع الملف من أبعاد مختلفة "حقوقية، واجتماعية، ومالية، وامنية، وقانونية"، وجعلها معلقة، ومرهونة بتوافر التمويل للجان المكلفة، بينما يتم تصعيدها الى السطح وتناولها إعلاميا بالتزامن مع أي قضايا امنية وحقوقية عامة على مستوى المحافظة.

المجتمع المدني جهود مبعثرة تفتقر إلى التنسيق:

أخذت الجهود المجتمعية للفاعلين، ومنظمات المجتمع المدني في المحافظة في التعاطي مع القضية طابع التناول الحذر. مفضلة منظور الوساطات المحلية ببعدها الاجتماعي التصالحي، دون أن يأخذ الملف حقه من الاهتمام من أبعاد حقوقية ذات علاقة بسياق النزاع وما رافقه من انتهاكات لحقوق الإنسان، وافتقر الى المقاربات الحقوقية المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، باعتباره من أبرز الملفات التي خلفها النزاع المسلح، وبالتالي يتطلب توثيق شامل، ومناصرة حقوقية لاعتباره ضمن ملفات العدالة الانتقالية، ومبادرات جبر الضرر الفردي والجماعي.

اذ تمحورت الجهود حول الاكتفاء بإعادة المنازل الى ملاكها دون توثيق للانتهاكات التي تعرضت لها، ودون مراعاة لحجم الأضرار التي تعرضت لها الأسر من جراء المعاناة لسنوات من النزوح والتهجير من منازلها، بما يحفظ حقوق الضحايا، ويرتب لهم حقوق على مستوى مبادرات التعويض في اطار العدالة الانتقالية. في هذا السياق قامت لجنة الوفاق والمصالحة بإخلاء ما يقارب من 30 مسكن، وتسليمها لأصحابها[29]. على الرغم من مبادرات المجتمع المدني لإعادة تسليم المنازل، إلا أنها لم تمتد إلى الأسباب المباشرة للمشكلة، والمتمثلة في كثافة النزوح، والمساهمة في توفير معالجات لأزمة السكن، خاصة المتعلقة بموجة النزوح الكثيفة، والأسر المهجرة من مناطق سيطرة جماعة الحوثي، كما أنها لا تتطرق لهذا الملف من زاوية حقوقية تُعنى بتوثيق الحالات باعتبارها انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تتطرق حتى لمسألة التعويض عن الأضرار التي طالت أصحاب المنازل وذويهم، سواء كانت تعويضات مادية أو رمزية. الأمر الذي يُفسر أبرز الفجوات في جهود مبادرات الوساطة والمصالحة المحلية في تعز، ويُفصح عن الطابع الذي تنتهجه، والذي يُغلب الطابع التصالحي الاجتماعي على الطابع القانوني..!!

[29] مقابلة مع الأستاذ معاذ الفقيه، منسق مشروع سبارك، الورشة التشاورية الأولى، تعز، منظمة سام، نوفمبر 2025.

لا يعني هذا التقليل بأي حال من الأحوال من الطابع الاجتماعي لمبادرات إعادة تسليم المنازل، فقد تم إثبات أن آليات المصالحة المجتمعية يمكن أن تكون أكثر كفاءة وسرعة من الآليات الرسمية التقليدية في حل النزاعات العقارية المعقدة. بيد أن الأمر يتطلب الأخذ بالجانب القانوني. يُعد غياب التنسيق بين الفاعلين والمبادرات العاملة في نفس السياق، هو تحدي إضافي لهذه الجهود. تنفذ شبكة ركائز مبادرات متعلقة بإعادة المباني العامة، وتعمل لجنة المصالحة المحلية والسلم الاجتماعي على نفس القضية، وبذلت الوساطة المحلية لمؤسسة شباب سبأ جهود في إعادة تسليم مباني المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي.. كما بذلت مشاورات تعز جهود في هذا السياق، بيد أن هذه المبادرات افتقرت إلى التنسيق فيما بينها، كما لم يتم توثيق هذه الجهود، والخروج بأهم الدروس المستفادة، والبناء عليها. يتطلب الأمر توثيق مختلف الجهود، وانشاء أرشيف خاص بها، كي يتم الاستفادة منها، ومن ناحية أخرى يتم انشاء دليل وارشيف خاص ملف المنازل وإعادة تسليمها.

ملف المنازل من منظور التعويض وجبر الضرر:

ان التعاطي مع ملف المنازل المنهوبة يتطلب منظور اوسع واشمل، لا يكتف بمجرد المطالبة بإعادة المنازل، بل يمتد الى توثيق الانتهاكات، وقصص الضحايا مع سنوات التهجير، والحرمان من الحق في السكن، بما يسهم في بناء ارشيف حقوقي، وبناء ذاكرة جماعية تخلد وتحفظ حقوق الضحايا، وتشكل أساس للتعويض وجبر الضرر الفردي والجماعي. كما ان ملف حقوقي بحجم المنازل المدمرة والمنهوبة، وحرمان ملاكها من استغلالها لفترات طويلة، هي واحدة من ملفات العدالة الانتقالية المهمة والمهملة من الهيئات واللجان الحقوقية والمبادرات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالعدالة الانتقالية في تعز واليمن عموما.

ثمة قصص لنساء وأطفال وكبار سن من ملاك المنازل تحكي سردية حقوقية غير مرئية، وفي حال استمرار تجاهلها سيطويها الإهمال والنسيان، وسيترتب عليها ضياع حقوق جماعية تخص فئة مهمة، ومحافظة تعز بشكل عام[30]. تقول احدى الضحايا: "منذ عشر سنوات وأنا أسكن في منزل مستأجر يقع بجوار منزلي الذي يسكنه شخص ينتمي للواء 170 دفاع جوي، بعد أن استولى عليه بقوة السلاح، ورغم محاولاتنا المتكررة لاستعادة منزلنا عبر أقسام الشرطة في منطقة الحصب، وقيادة محور تعز العسكري، وعقال الحارة، وضباط في معسكر الدفاع الجوي، لم نتلقَ سوى ردود مبهمة من قبيل: "اصبري حتى يأتي أمر الله والفرج القريب"..!![31].

قصة أخرى تروي جانب آخر من المأساة التي خلفتها الانتهاكات بحق المدنيين، هي عودة احدى الأسر إلى منزلها في المناطق القريبة من خطوط التماس، وخرج الاطفال يلعبوا وحصلوا قذيفة هاون وجلس الطفل يدكم (يضربها بحجر) وفتح الصاعق وانفجرت به وانتهى ومات، ان تقدير الظروف الاقتصادية والمعيشية للناس احياناً يؤدي بهم إلى خطر أكبر. لذلك، لابد من مسح للألغام والمخلفات وتكن المنطقة آمنة لرجوع السكان لها[32].

[30] مقابلة اجراها الباحث مع أ .ماهر العبسي، مدير مكتب شؤون الحصار في محافظة تعز، 22ديسمبر 2025.

[31] جلسة الاستماع للضحايا وممثليهم، منظمة سام للحقوق والحريات، تعز، 18أكتوبر، 2025.

[32] الورشة التشاورية حول المنازل غير المسلمة، منظمة سام للحقوق والحريات، تعز، 25نوفمبر 2025.

ان استمرار التعاطي مع هذا الملف بكونه مجرد نزاع بين اشخاص أو بينهم وبين جهات امنية وعسكرية دون النظر في ابعاده المختلفة المرتبطة بالحرب والحصار فيه نوع من التصالح مع الجريمة والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، بما يسمح بتعزيز ثقافة الافلات من العقاب، وطمس الحقوق بشقيها المادية والرمزية. إذ لا يتعلق الأمر بمجرد استعادة المنازل، بل يمتد الى توثيق الانتهاكات التي تعرضت لها، وتلك التي طالت ملاكها لسنوات[33]. بمعنى أخر حراك حقوقي مهني يعي أهمية اعلاء أصوات الضحايا، بحيث يصبح مسموعا لدى الهيئات الحقوقية الوطنية والدولية، ويعلي من دورهم كفاعلين ومعنين بعملية السلام المحلية والوطنية، باعتبارهم اصحاب المصلحة الأساسية في بناء السلام، وتعزيزه، وصونه. حراك يستند على توثيق الانتهاكات، وحفظ الذاكرة، دون أن يمتد بالضرورة الى الادانات المبكرة على حساب الحق في الرصد والتوثيق وبناء ارشيف حقوقي متكامل يترتب عليه برامج للتعويضات وجبر الأضرار المادية والرمزية بشقيها الفردية والجماعية.

[33] مقابلة اجراها الباحث عبر الهاتف مع المحامي صلاح احمد غالب، تعز، 25ديسمبر 2025.

التشريعات:

يحمي الدستور اليمني الممتلكات العامة والخاصة، ويعاقب كل من ينتهك حرمتها[34]، ويكفل حق الملكية وحرمة المساكن، ويمنع دخولها ويحظر مصادرة الأموال العامة إلا بموجب حكم قضائي[35]. ويُعد اطارًا مرجعيًا إلى جانب القانون الجنائي اليمني الذي يجرّم الاعتداء على الملكية الخاصة، والابتزاز، والاستيلاء غير المشروع، والقانون الدولي الإنساني الذي يحظر النهب والاعتداء على الممتلكات المدنية أثناء النزاعات، ومبادئ الأمم المتحدة لما بعد النزاعات التي تضمن حق العودة واستعادة الممتلكات أو التعويض عنها.

مع ذلك أجاز القانون استخدام المنشآت العامة استثناًء في حالتين، الأولى: أجاز لـ(المجلس الأعلى للدفاع المدني) الانتفاع المؤقت باستخدام المنشآت العامة في الظروف الاستثنائية[36]. وكذا إيقاف واخلاء أي منشأة عامة إذا وجدت أخطار مباشرة تنذر بحدوث كوارث[37]. الحالة الثانية أجاز لـ(مجلس الدفاع الوطني)[38]، استخدام بعض المنشآت العامة أو جزء منها عند إعلان حالة التعبئة العامة أو حالة الحرب، باعتبارها من الاحتياط المادي العام[39]. مع ذلك ألزم القانون مجلس الدفاع المدني إخلاء وإعادة الممتلكات العامة بعد انتهاء السبب الموجب مع التعويض عن الإتلاف والضرر، ومنح المتضرر في كل الأحوال اللجوء إلى القضاء[40]. كما ألزم وزارة الدفاع عند انتهاء الحالات المذكورة، إعادة تسليم الممتلكات[41]. بالرغم من ذلك، فإن هذه الجهات غير مفعلة. أجتمع مجلس الدفاع الوطني مرات محددة[42]، ومطالبات بتفعيل مجلس الدفاع المدني[43]. أدى عدم تفعيل هذه الهيئات على المستوى الوطني والمحلي في استمرار مشكلة الاستيلاء على المنشآت العامة في مدينة تعز وعدم تسليمها. كما يشترط القانون تقديم شكوى من المجني عليه أو من يمثله قانونًا لبدء إجراءات التحقيق. وأوضح أن أي إجراء يتم دون وجود شكوى رسمية يُعد مخالفة جسيمة تُصنّف كخطأ مهني[44].

---

[34] المادة (19)من دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام 2001،

[35] دستور الجمهورية اليمنية المعدل عام 2001، مادة.(20)

[36] المادة (8)من القانون رقم (24)لسنة 1997م بشأن الدفاع المدني

[37] المادة (13)من القانون رقم (24)لسنة 1997م بشأن الدفاع المدني

[38] مادة (38)ينشأ مجلس يسمى)مجلس الدفاع الوطني (ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها ويبين القانون طريقة تكوينه ويحدد اختصاصاته ومهامه الأخرى.

[39] المادة (21)الفقرة .5قانون رقم(23)لسنة 1990م، بشأن الاحتياط العام

[40] المادة (9)من القانون رقم (24)لسنة 1997م بشأن الدفاع المدني

[41] المادة (40)قانون رقم (23)لسنة 1990م، بشأن الاحتياط العام

[42] مجلس الدفاع الوطني يعقد اجتماعا طارئا برئاسة رئيس مجلس القيادة الرئاسي، وكالة سبأ للأنباء، 22أكتوبر 2022، https://www.sabanew.net/story/ar/91306

[43] تعز ..مطالب رسمية بتفعيل دور المجلس الأعلى للدفاع المدني، قناة يمن شباب، 1مارس 2024، https://www.youtube.com/watch?app=desktop&v=T-HTZzeOrAk

[44] المادة رقم (27)من القانون رقم (13)، لسنة 1994، بشأن الإجراءات الجزائية.

مقترحات الحلول:

تم التعاطي مع القضية كمشكلة امنية وعسكرية، وبمعزل عن سياقها الحقوقي والإنساني، حيث لازالت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان كآلية رسمية مغيبة عن عملية بهذا الحجم والمستوى. لذلك، فإن أي جهود أو مبادرات قادمة في ملف المنازل الخاصة والمباني العامة تتطلب اشراك اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، كنافذة أولى للحل، بحيث تبدأ العملية برصد المنازل سوأء المسلمة أو غير المسلمة، وتوثيقها من قبل فريق اللجنة الوطنية، وتشكيل ملف متكامل بهذا النمط من الانتهاكات. ذلك ان الحقوق لا تقتصر على استعادة المنازل والمباني، بل تبدأ من توثيق الانتهاكات وحفظ الحقوق، وبناء ارشيف حقوقي متكامل. من ناحية إجرائية يتم تنسيق الجهود ضمن لجنة مشتركة تضم عدة جهات (الاشغال، اللجنة الوطنية، القضاء، الشرطة)، وبمشاركة المجتمع المدني (نقابة المحاميين، منظمات معنية، روابط الضحايا)، وبإشراف المحافظ أو وكيل المحافظة، واللجنة الامنية العليا بحيث يتم تقديم البلاغات، وتوثيق الانتهاكات، وفرزها، وتقييم الأضرار، وتقدير التكاليف، والتعويضات، وأرشفتها، ويتم تخصيص قوة من الشرطة العسكرية معنية بتسليم المباني المتعلقة بانتهاكات الحرب.

يتمحور مقترح الحل حول انشاء وحدة/ إدارة رسمية في ديوان عام المحافظة برئاسة واشراف محافظ المحافظة بمشاركة الجهات التالية: (اللجنة الرئاسية لتسليم المنازل الخاصة والمباني العامة، الوحدة التنفيذية للنازحين، مكتب التخطيط والتعاون الدولي، مكتب شؤون الحصار، اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، محكمة الاستئناف، المحكمة العسكرية، قيادة محور تعز، الشرطة العسكرية، إدارة شرطة المحافظة، مكتب الأشغال العامة، ممثلين للضحايا وذويهم، نقابة المحامين، نقابة الصحافيين، ممثلين لمنظمات المجتمع المدني، شخصيات اجتماعية، وسطاء محليين، ممثلين للمرأة والشباب وذوي الإعاقة والمهمشين.. الخ)، تعمل كآلية رسمية لاستقبال الشكاوى والبلاغات، وتوثيقها، وتحليلها، واتخاذ المعالجات المناسبة لضمان اعادة الحقوق لأصحابها، وتعويضهم.

التوصيات:

- تنسيق الجهود بين المبادرات المدنية والمجتمعية والرسمية الخاصة بإعادة تسليم المنازل الخاصة والمباني العامة، وعمل آلية واضحة لتوزيع الأدوار وتكاملها.
- تحديث قاعدة بيانات المنازل الخاصة والمباني العامة غير المسلمة، وكملف مرجعي رسمي، ودعم تطوير وتحديث آليات المصالحة المجتمعية
- تشكيل رابطة لضحايا المنازل غير المسلمة والمنازل المتضررة من النزاع المسلح، والعمل على اشراكهم ضمن فرق ولجان ومبادرات بناء السلام المحلية والوطنية، وتنظيم جلسات لهم مع مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، ووحدة العدالة الانتقالية التابعة للمكتب.
- انشاء سجل توثيقي للانتهاكات التي تعرضت لها المنازل الخاصة والمباني العامة والأضرار التي لحقت ملاك المنازل، وكذلك الأضرار المترتبة على الانتهاكات التي طالت المباني العامة
- تدوين قصص الضحايا وذويهم، وبناء ذاكرة مكتوبة ومصورة؛ لتوثيق الانتهاكات وحفظ الذاكرة
- تطهير المناطق من الألغام والمواد المتفجرة من مخلفات الحرب في المناطق القريبة من خطوط التماس قبل أي عملية إعادة للسكان.
- العمل على اعداد ملف متكامل بالانتهاكات التي طالت المنازل الخاصة والمباني العامة تمهيدًا لتقديمه ضمن ملفات إعادة الإعمار
- تبني حملات مناصرة للضحايا وذويهم بما يمكنهم من ضمان الحصول على التعويضات المناسبة المادية والمعنوية
- ضرورة الإسراع في بناء قاعدة بيانات بالضحايا، وتعويضهم بشكل عاجل سواء عبر السلطات المحلية أو الحكومة أو بالتنسيق مع المانحين.
- جبر الضرر الجماعي من خلال اعادة تخطيط مدينة تعز، واخراج المعسكرات، وبناء ذاكرة ارشيفية بقصص ومعاناة الضحايا.

SAM Rights & Liberties

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

DT Institute

تسليم المنازل الخاصة والمباني العامة في تعز

متطلبات جبر الضرر واستعادة الثقة المجتمعية

أبريل2026

info@samrl.org

www.samrl.org